

آشر آريان  
نير أتمور  
ياعيل هدار

## التغيرات في النظام الحزبي في إسرائيل: تفكك أم إعادة تنظيم؟\*

إن المواطن الإسرائيلي لا يبالي بالسياسة الحزبية، ولم يعد يرى أهمية في الصراعات القديمة بين الأحزاب. وقليلون من يحافظون على شعور بالتماهي القوي مع هذا الحزب أو ذاك. صحيح أن الإسرائيليين يهتمون كثيراً بالسياسة، ويتحدثون في السياسة، ويبدون خبرة بها تفوق ما كانت عليه في الماضي، لكن مستوى نشاطهم السياسي منخفض، وهم لا يترجمون اهتمامهم السياسي إلى نشاط فعلي. ومصادر الأزمة متعددة: ثمة شعور بتدني القدرة على التأثير في سياسة الحكومة، والفساد السياسي يبعث على القلق، والرضى من سلطة القانون ومن القادة في انحسار متواصل. وهذه كلها أدت إلى انخفاض نسبة التصويت في انتخابات سنة 2006، وانعكاساتها على شرعية السلطة وعلى النظام الديمقراطي يجب أن تقلق المشتغلين بالسياسة، وليس هم وحدهم فحسب.

إن إسرائيل دولة منتجة للأخبار ومستهلكة لها. وقد أعرب 73% ممن شملهم استطلاع مؤشر الديمقراطية لسنة 2006 عن اهتمام بالسياسة، وقال 82% منهم أنهم يتابعون السياسة يوماً بيوم، أو عدة مرات في الأسبوع، من خلال التلفزة والإذاعة والصحافة، وأن 67% يتحدثون مع أصدقائهم وأقاربهم في الشؤون السياسية. وهذه الأرقام أعلى مما هي عليه في أي دولة أخرى تحريتها. لكن الاهتمام الكبير الذي يبديه الجمهور بالسياسة لا يترجم إلى أفعال، والعلاقة بين الناخب والمنتخب تترجم إلى ابتعاد ونفور، يتبديان في أن 27% فقط من المستجوبين أجابوا بأنهم يعتقدون أن في إمكانهم التأثير في سياسة الحكومة.

لقد انخفض مستوى ثقة المواطن الإسرائيلي بالسياسيين انخفاضاً ملموساً في الأعوام الأخيرة. فهناك ثمة 22% فقط من الجمهور يثق بالأحزاب، وهي نسبة تقل عما هي عليه في أي مؤسسة سياسية أخرى، ويعتقد 62% من الجمهور أن في إسرائيل فساداً كثيراً، ويعتقد نحو نصف المستجوبين أن المرشح للوصول إلى القيادة السياسية في إسرائيل يجب أن يكون فاسداً. ويرى 51% أنفسهم قريبين من حزب معين، ويعتقد 10% فقط أن الذين يديرون شؤون الدولة يحرصون على المصلحة العامة، ويوافق 17% فقط على أن السياسيين الذين يتم انتخابهم يوفون بالوعود التي يقطعونها على أنفسهم خلال المعركة الانتخابية. أما نسبة الأشخاص الذين لا يؤيدون حزباً معيناً، أو هم ليسوا أعضاء في حزب معين أو ناشطين في حزب معين، فتبلغ 68% سنة 2006، و6% فقط من الأشخاص هم أعضاء حزبيين. وفضلاً عن ذلك، يوافق 61% على أنه يمكن لقادة أقوياء أن يفيدوا الدولة أكثر من النقاشات والقوانين كافة.

يمكن إيجاد تفسير إضافي للاتجاه المتمثل في الابتعاد عن السياسة عامة، وعن الأحزاب خاصة، في الاتجاه المتجسد في عدم وضوح الفوارق الأيديولوجية بين الأحزاب: 36% من أوساط اليهود يعتقدون أن الفوارق بين الأحزاب الكبرى بشأن موضوعات الخارجية والأمن فوارق ضئيلة، أو هي غير موجودة على الإطلاق - وهي نسبة تمثل ارتفاعاً حقيقياً قياساً بسنة 1992 (13%).

سنوياً، يُسأل المستجوبون في استطلاع الديمقراطية عن رأيهم في مؤسسات الدولة. ويشير المعطى الأبرز إلى انخفاض نسبته 13% في مستوى الثقة التي يمحضاها الجمهور للشرطة، أي بانخفاض نسبته 22% قياساً بالاستطلاع الذي أجريناه سنة 2004. ويجدر التأكيد أن الاستطلاع الحالي أجري في أوائل شباط/فبراير 2006، قريباً من أحداث إجلاء مستوطنة عموناه، حين كانت الشرطة في صميم العاصفة السياسية. وفي الفترة نفسها، سجّل انخفاض نسبته 9% في مستوى ثقة الجمهور بالنيابة العامة للدولة، وانخفاض 7% في مستوى الثقة بالكنيست، وانخفاض 6% في مستوى الثقة بوسائل الإعلام، وانخفاض 5% في مستوى الثقة برئيس الحكومة. ومنح أعلى مستوى ثقة للجيش الإسرائيلي (79%)، تليه المحكمة العليا (68%)، ورئيس الدولة (67%).

وفيما عنى خطة الانفصال: اعتقد 82% من المستجوبين ألا مبرر تحت أي ظرف لاستعمال العنف لأهداف سياسية. وفي المقابل، سجّل انخفاض فعلي في المعارضة الحازمة لرفض تنفيذ الأوامر بسبب باعث شخصي أو أيديولوجي،

وبشكل أكثر تحديداً: رفض تنفيذ أمر فحواه إجلاء مستوطنين: 58% عارضوا مثل هذا الرفض، قياساً بـ 70% في السنة الماضية.

وكل سنة أيضاً، يسعى مؤشر الديمقراطية لسنة 2006 لتحري مستوى مناعة الديمقراطية في إسرائيل ومدى التأييد لها. وقد سجّل هذه السنة ارتفاع 5% في نسبة من يعتقدون أن الديمقراطية هي النظام المطلوب لإسرائيل، وهو يبلغ 85%. وتبلغ نسبة الذين يعتقدون أن الديمقراطية هي أفضل شكل للسلطة 77%.

تتميز إسرائيل بفجوات اجتماعية وأيديولوجية عميقة. وقد سئل المشاركون في الاستطلاع عن العلاقات بين المجموعات السكانية، فأشار 26% منهم إلى علاقات طيبة بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين، واعتقد 14% فقط أن العلاقات بين اليهود والعرب جيدة؛ ويعارض 29% فقط القول بوجود اتفاق أكثرية يهودية على القرارات المصيرية للدولة؛ وأيد 62% الطلب من الحكومة تشجيع هجرة العرب من إسرائيل. ويشير مؤشر الديمقراطية لسنة 2006 إلى انخفاض في رضى المواطنين عن وضع إسرائيل الاقتصادي: 40% من المستجوبين قالوا إن وضع دولة إسرائيل الاقتصادي غير جيد؛ وقدر 74% من المستجوبين أن طريقة معالجة الحكومة للمشكلات غير جيدة.

في مؤشرات الديمقراطية التي تفحصناها هذه السنة، سجّل اتجاه عام من الاستقرار: طرأ تحسن في جزء من المؤشرات، وتراجع في جزء آخر، ولم يطرأ أي تغيير في جزء ثالث. وفي المؤشرات التي طرأ عليها تراجع، يجدر التشديد على مؤشر الفساد السياسي ومؤشر تحمل المسؤولية التي يبدونها المنتخبون. فقد حصلت إسرائيل في هذين المؤشرين على علامات متدنية قياساً بالسنوات السابقة. وكذلك الأمر في مؤشر المشاركة السياسية، المتجسدة في نسب الاقتراع في الانتخابات، إن طرأ انخفاض ملموس قياساً بالمعارك الانتخابية السابقة.

في الختام – وبنبرة متفائلة – يفتخر 86% من المستجوبين في استطلاع الديمقراطية لسنة 2006 بكونهم إسرائيليين، ويريد 90% أن يعيشوا في البلد في المدى الطويل، ويشعر 69% بأنهم جزء من دولة إسرائيل ومشكلاتها. ■

(\*) ملخص "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة 2006"، المنشور في أيار/مايو 2006، مترجم عن العبرية من موقع المؤسسة الإسرائيلية للديمقراطية في الإنترنت:  
<http://www.idi.org.il/hebrew/article.asp?id=2017>  
 (يوجد نص بالإنكليزية أيضاً، غير مطابق للنص العبري).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)